# المعيار البيئي والاجتماعي 6.حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

## مقدمة

1. يدرك المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) أن حماية وحفظ التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية الحية على نحو مستدام يُعد أمرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. يعالج هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) حفظ التنوع البيولوجي، الذي يُعرف بأنه تباين بين الكائنات العضوية الحية من كافة المصادر بما فيها، في جملة أمور، الأرضية والبحرية والأنظمة الإيكولوجية المائية الأخرى والمجمعات الإيكولوجية التي هي جزء منها، ويتضمن ذلك التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع وتنوع الأنظمة الإيكولوجية.
2. يعالج هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) أيضًا الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية، التي تُعرف بأنها النباتات والحيوانات التي تم إنتاجها أو جمعها للاستهلاك والاستخدام الآدمي والحيواني. وتأتي هذه الموارد من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك جميع أنواع الغابات، والكتل الحيوية، والزراعة، بما في ذلك المحاصيل السنوية والدائمة على حد سواء وتربية الحيوانات، بما في ذلك رعي الماشية؛ والصيد من البرية ومصايد السمك، بما في ذلك الكائنات الحية البحرية أو الموجودة في المياة العذبة.
3. يدرك المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) أهمية الحفاظ على الوظائف الإيكولوجية الأساسية للموائل والتنوع البيولوجي الذي يدعمه هذا المعيار وأن تدعم جميع الموائل مجمعات الكائنات الحية وتختلف من حيث تنوع الأنواع ووفرتها وأهميتها.
4. كما يتناول المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) الحاجة إلى مراعاة سبل كسب العيش للمجتمعات المتضررة بما في ذلك الشعوب الأصلية، التي قد يتأثر وصولها إلى التنوع البيولوجي أو خدمات النظام الإيكولوجي أو الموارد الطبيعية الحية أو استخدامها لها بالمشروع. كما سيُؤخذ بعين الاعتبار الدور المحتمل والإيجابي للمجتمعات المتضررة، بما في ذلك الشعوب الأصلية في حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.
5. تُعد خدمات النظام الإيكولوجي بمثابة النتائج التي يستخلصها الأشخاص من الأنظمة الإيكولوجية. يتم تنظيم خدمات النظام الإيكولوجي في أربعة أنواع: (أولاً) خدمات الإمداد وهي المنتجات التي يحصل عليها الأشخاص من الأنظمة الإيكولوجية وقد تشمل الأغذية، والمياة العذبة، والأخشاب، والألياف، والنباتات الطبية؛ و(ثانيًا) الخدمات التنظيمية وهي المزايا التي يحصل عليها الأشخاص من لوائح عمليات النظام الإيكولوجي وقد تشتمل على تنقية المياة السطحية، وتخزين الكربون وعزله، وتعديل المناخ، والحماية من المخاطر الطبيعية؛ و(ثالثًا) الخدمات الثقافية وهي المزايا غير المادية التي يحصل عليها الأشخاص من النظام الإيكولوجي وقد تشتمل على المناطق الطبيعية التي تُعد بمثابة مواقع ومناطق مكرسة للاهتمام بالاستجمام والتمتع بالجمال؛ و(رابعًا) خدمات الدعم، وهي العمليات الطبيعية التي تعمل على تحسين الخدمات الأخرى وقد تشمل تكوين التربة، ودورة المواد الغذائية والمنتجات الأولية.
6. غالبًا ما يدعم التنوع البيولوجي خدمات النظام الإيكولوجي التي قيمها الإنسان. لذا، غالبًا ما تؤثر آثار التنوع البيولوجي سلبيًا على تقديم خدمات النظام الإيكولوجي. يتناول هذا المعيار البيئي والاجتماعي كيفية تمكن المقترض من إدارة الآثار على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وتخفيفها على نحو مستدام طوال حياة المشروع.

## الأهداف

لحماية التنوع البيولوجي وقيمه المتعددة وحفظها باستخدام نهج تحوطي.

للحفاظ على المزايا الناتجة عن خدمات النظام الإيكولوجي المستمدة من الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الحية.

لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية ودعم سبل العيش المحلية والتنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال اعتماد الممارسات التي تضم احتياجات الحفظ وأولويات التنمية.

## نطاق التطبيق

1. يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) أثناء التقييم البيئي والاجتماعي الموضح في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1).
2. استنادًا إلى التقييم البيئي والاجتماعي، تُطبق متطلبات هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) على جميع المشروعات، التي من المحتمل أن تؤثر على التنوع البيولوجي أو الموئل التي تدعم التنوع البيولوجي، إما سلبًا أو إيجابًا.
3. كما ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) على المشروعات، التي تنطوي على الإنتاج الأولي و/أو استخدام الموارد الطبيعية الحية.

## المتطلبات

### عام

1. سيأخذ التقييم البيئي والاجتماعي على النحو المبين في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) بعين الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالمشروع على التنوع البيولوجي. ستأخذ هذه العملية بعين الاعتبار التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، فقدان الموائل، والتدهور والتفكك، والأنواع الغريبة الغازية، والاستغلال المفرط، والتغيرات الهيدرولوجية، وتحميل المواد الغذائية، والتلوث، والاستقطاع العرضي، فضلاً عن الآثار المتوقعة لتغير المناخ. كما ستؤخذ بعين الاعتبار القيم المختلفة المتعلقة بالتنوع البيولوجي من قِبل المجتمعات المتضررة والأطراف المعنية الأخرى.
2. سيتجنب المقترض الآثار السلبية الواقعة على التنوع البيولوجي. وعندما يتعذر تجنب الآثار السلبية، سينفذ المقترض تدابير للحد من الآثار السلبية واستعادة التنوع البيولوجي. وسيضمن المقترض استخدام الخبرة المختصة في التنوع البيولوجي لإجراء التقييم البيئي والاجتماعي، للمساعدة في وضع تسلسل هرمي للتخفيف يتوافق مع هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، والتحقق من تنفيذ تدابير التخفيف. وإن أمكن، فسيضع المقترض خطة إدارة التنوع البيولوجي.

#### تقييم المخاطر والآثار

1. من خلال التقييم البيئي والاجتماعي، سيحدد المقترض المخاطر والآثار المحتملة المتعلقة بالمشروع على الموائل والتنوع البيولوجي الذي يدعمها. وسيشمل التقييم الذي يقوم به المقترض النظر في المخاطر المحتملة والآثار المترتبة على السلامة الإيكولوجية للموائل، وذلك بشكل مستقل عن حالة حمايتها وبغض النظر عن الدرجة الحالية[[1]](#footnote-1) لاضطرابها أو تدهورها. سيتوافق مدى التقييم مع المخاطر والآثار، على أساس الاحتمالية والخطورة والشدة، ويعكس مخاوف المجتمعات التي قد تكون متضررة، وعند الاقتضاء، والأطراف المعنية الأخرى.
2. سيشتمل تقييم المقترض على شروط أساسية لدرجة متناسبة ومحددة للخطر المتوقع وخطورة الآثار. في تخطيط وإجراء تقييمات الآثار الأساسية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، سيرجع المقترض إلى الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) ذات الصلة، وذلك باستخدام نُهج مكتبية وميدانية على النحو المطلوب. عند الحاجة إلى مزيد من التحقيقات حول خطورة الآثار المحتملة، سيُجري المقترض دراسات و/أو مراقبة إضافية قبل الشروع في أي أنشطة ذات صلة بالمشروع وقد تؤدي إلى آثار سلبية ماديًا على الموائل التي يُحتمل أن تتضرر والتنوع البيولوجي الذي يدعمها.
3. إن أمكن، سيأخذ التقييم بعين الاعتبار استخدام الموارد الطبيعية الحية والاعتماد عليها من قِبل المجتمعات المتضررة، بما في ذلك الشعوب الأصلية التي تعيش في منطقة المشروع أو حولها، والتي قد يتأثر استخدامها للتنوع البيولوجي بالمشروع، فضلاً عن دورها المحتمل في حفظ التنوع البيولوجي هذه واستخدامه المستدام.
4. عندما يحدد التقييم الآثار المحتملة على التنوع البيولوجي، سيُدير المقترض هذه الآثار وفقًا لتسلسل هرمي التخفيف والممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP). كما سيتبنى المقترض نهجًا تحوطيًا ويطبق ممارسات الإدارة التكيفية، التي يستجيب فيها تنفيذ تدابير التخفيف والإدارة للظروف المتغيرة ونتائج مراقبة المشروع.

#### حفظ التنوع البيولوجي

1. يتم تعريف "الموئل" بأنه وحدة أرضية أو من المياه العذبة أو جغرافية بحرية أو هوائية تدعم تجمعات الكائنات الحية وتفاعلاتها مع البيئة غير الحية. تختلف الموائل في حساسيتها للآثار والقيم المختلفة التي ينسبها المجتمع إليها.
2. ويتطلب هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) نهج إدارة مخاطر متباينًا للموئل على أساس هذه الحساسية والقيم. يتناول هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) جميع الموائل، بما في ذلك "الموئل المعدل"، و"الموئل الطبيعي"، و"الموئل الحرج"، إلى جانب المناطق المحمية قانونيًا والمعترف بها دوليًا وإقليميًا لقيمة التنوع البيولوجي.
3. بالنسبة لحماية وحفظ التنوع البيولوجي، يتضمن التسلسل الهرمي للتخفيف تعويضات التنوع البيولوجي، التي لن تُؤخذ بعين الاعتبار على أنها ملاذ أخير إلا بعد تطبيق تدابير التجنب والحد والاستعادة المناسبة لكن تبقى الآثار السلبية المتبقية.[[2]](#footnote-2)وسيتم تصميم تعويض التنوع البيولوجي وتنفيذه لتحقيق نتائج حفظ قابلة للقياس[[3]](#footnote-3) ومن الممكن أن يُتوقع بشكل معقول ألا تسفر عن أي خسائر صافية[[4]](#footnote-4) بل وربما تحقق صافي ربح للتنوع البيولوجي؛ ففي حالة الموائل الحرجة، يُتطلب وجود[[5]](#footnote-5) ربح صاف. سيلتزم تصميم تعويض التنوع البيولوجي بمبدأ "المثل بالمثل أو الأفضل"[[6]](#footnote-6)، وسيتم تنفيذه جنبًا إلى جنب مع الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP). وعندما يدرس المقترض تنمية التعويض كجزء من استراتيجية التخفيف، سيشارك خبراء مؤهلون مختصون بوضع التعويض وتنفيذه. لا يمكن التعويض عن الآثار السلبية المحددة المتبقية، لا سيما إذا كانت المنطقة المتضررة فريدة أو لا يمكن الاستغناء عنها من ناحية التنوع البيولوجي. في هذه الحالة، لن ينفذ المقترض المشروع إلى أن يقوم بإعادة تصميمه لتفادي الحاجة إلى هذه التعويضات، ولتلبية متطلبات هذا المعيار البيئي والاجماعي (ESS).

***الموئل المعدل***

1. الموئل المعدل هو المناطق التي قد تحتوي على نسبة كبيرة من النباتات، و/أو أنواع الحيوانات من غير سكان المنطقة الأصليين، و/أو فيها يُعدل النشاط الآدمي تكوين الأنواع والوظائف الإيكولوجية الرئيسية في المنطقة بشكل فعلي.[[7]](#footnote-7) قد تحتوي الموائل المعدلة، على سبيل المثال، المناطق المدارة للزراعة، ومغارس الغابات، والمناطق الساحلية[[8]](#footnote-8) المستصلحة، والأراضي الرطبة المستصلحة.
2. ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي على مناطق الموئل المعدل التي تشمل قيمة كبيرة للتنوع البيولوجي، على النحو الذي تحدده عملية تحديد المخاطر والآثار المطلوبة في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). سيقلل المقترض الآثار الواقعة على هذا التنوع البيولوجي وتدابير تخفيف التنفيذ حسب الاقتضاء.

***الموئل الطبيعي***

1. الموئل المعدل هو المناطق المكونة من مجموعات قابلة للحياة من النباتات، و/أو أنواع الحيوانات من سكان المنطقة الأصليين إلى حد كبير، و/أو فيها لم يُعدل النشاط الآدمي تكوين الأنواع والوظائف الإيكولوجية الرئيسية في المنطقة بشكل جوهري.
2. إذا تم تحديد الموائل الطبيعية كجزء من التقييم، فسيسعى المقترض إلى تجنب الآثار السلبية الواقعة عليه وفقًا للتسلسل الهرمي للتخفيف. وعندما يُحتمل تأثر الموائل الطبيعية سلبًا بالمشروع، لن ينفذ المقترض أي أنشطة ذات صلة بالمشروع إلا في حالة:
3. عدم وجود بدائل مجدية تقنيًا وماليًا، و
4. تطبيق تدابير التخفيف الملائمة، وفقًا للتسلسل الهرمي للتخفيف، لضمان عدم خسارة صافية ويفضل أن يكون هناك صافي ربح من التنوع البيولوجي على المدى الطويل، أو عند الاقتضاء وبدعم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وحفظ التنوع البيولوجي الأكثر أهميةً. وعند تبقي أي آثار سلبية متبقية،سينفذ المقترض التدابير التعويضية، مثل تعويضات التنوع البيولوجي.

***الموئل الحرج***

1. الموئل الحرج يُعرَّف بأنه مناطق ذات أهمية بيولوجية عالية، بما في ذلك:
2. الأنظمة الإيكولوجية الفريدة أو المهددة للغاية؛ و
3. الموئل المهم للأنواع المهددة بالانقراض أو المهددة للغاية، كما هو موضح في القائمة الحمراء للأنواع المهددة لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)؛ و
4. الموئل المهم للأنواع المستوطنة أو الموجودة في نطاقات مقيدة؛ و
5. الموئل الذي يدعم التجمعات الكبيرة للأنواع المهاجرة أو المتجمعة عالميًا أو وطنيًا؛ و
6. الوظائف أو الخصائص البيئية اللازمة للحفاظ على سلامة ميزات التنوع البيولوجي المذكورة أعلاه في (أ) حتى (د).
7. في مناطق الموائل الحرجة، لن ينفذ المقترض أي أنشطة للمشروع إلا إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:
8. لا توجد بدائل مجدية أخرى داخل المنطقة لتطوير المشروع في الموائل ذات قيمة التنوع البيولوجي الأقل؛ و
9. الامتثال لجميع الإجراءات القانونية المطلوبة بموجب الالتزامات الدولية أو القانون الوطني الذي هو شرط أساسي للبلد الذي يمنح الموافقة على أنشطة المشروع في موئل حرج أو بالقرب منه؛ و
10. لن تؤدي الآثار السلبية المحتملة، أو احتمال من هذا القبيل، الواقعة على الموئل إلى وقوع الآثار السلبية القابلة للقياس على قيم التنوع البيولوجي التي يصممها الموئل الحرج؛ و
11. صُمم المشروع لتحقيق أرباح صافية للموئل الحرج لما يتعلق بمنطقة المشروع؛ و
12. عدم توقع أن يؤدي المشروع إلى خفض صافٍ في عدد[[9]](#footnote-9) أي نوع من الأنواع المهدده بالانقراض للغاية، أو المهددة بالإنقراض، أو الضعيفة مقيدة النطاق على مدى فترة زمنية معقولة؛[[10]](#footnote-10) و
13. لن تحول مزارع الغابات أو الزراعية الجديدة أو المتجددة أيًا من الموائل الحرجة أو تفسدها، سواء كان في الموقع، أو في المناطق المجاورة، أو في مناطق المصب؛ و
14. لن يحتوي المشروع على تحول أو تدهور كبير للموائل الحرجة، بما في ذلك المناطق الحرجية؛ و
15. دمج برنامج مراقبة وتقييم قوي ومصمم بشكل مناسب للتنوع البيولوجي على المدى الطويل يهدف إلى تقييم حالة الموئل الحرج في برنامج إدارة المقترض.
16. عندما يلبي المقترض الشروط المنصوص عليها في الفقرة 24، سيتم وصف استراتيجية التخفيف للمشروع في خطة إدارة التنوع البيولوجي وسيتم تحديدها في اتفاقية قانونية (بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)).
17. في الحالات التي يتم فيها اقتراح تعويضات التنوع البيولوجي كجزء من التسلسل الهرمي للتخفيف، سيثبت المقترض من خلال تقييم الآثار السلبية والمتبقية والكبيرة للمشروع على التنوع البيولوجي، وسيتم تخفيفها على نحو كافٍ لتلبية شروط الفقرتين 18 و24.

#### المناطق ذات قيمة التنوع البيولوجي المحمية قانونيًا والمعترف بها دوليًا

1. عندما يتم المشروع داخل أو يكون لديه القدرة على التأثير سلبًا على منطقة محمية بالقانون[[11]](#footnote-11) أو مخصصة للحماية، أو معترف بها دوليًا أو إقليميًا، سيضمن المقترض أن تنفيذ أي من الأنشطة متوافق مع حالة الحماية القانونية وأهداف الإدارة في المنطقة. سيحدد المقترض أيضًا الآثار السلبية المحتملة للمشروع ويقيمها، ويطبق التسلسل الهرمي للتخفيف وذلك لمنع الآثار السلبية الناجمة عن المشروعات التي قد تعرِّض سلامة هذه المنطقة أو أهداف حفظها أو أهمية التنوع البيولوجي بها للخطر.
2. سيلبي المقترض متطلبات الفقرات من 16 إلى 26 من هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، حسب مقتضى الحال. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المقترض بما يلي:
3. إثبات أن التنمية المقترحة في هذه المناطق مسموح بها قانونًا، و
4. التصرف بطريقة تتفق مع أي خطط إدارة معترف بها لدى الحكومة لتلك المناطق، و
5. التشاور مع رعاة ومديري المناطق المحمية ، والمجتمعات المتضررة ومشاركتهم، بما في ذلك الشعوب الأصلية، وغيرها من الأطراف المعنية بشأن تخطيط المشروع المقترح، وتصميمه، وتنفيذه، ومراقبته، وتقييمه، حسب الاقتضاء، و
6. تنفيذ برامج إضافية، حسب الاقتضاء، لتشجيع وتعزيز أهداف الحفظ والإدارة الفعالة للمنطقة.

#### الأنواع الغريبة الغازية

1. إن التدخل المتعمد أو العرضي للأنواع الغريبة أو غير المحلية من النباتات والحيوانات في المناطق التي لا توجد عادةً فيها قد يشكِّل خطرًا كبيرًا على التنوع البيولوجي، لأن بعض الأنواع الغريبة قد تصبح غازية وتنتشر بسرعة وتصبح خارج منافسة الأنواع المحلية.
2. لن يقوم المقترض عمدًا بإدخال أي أنواع غريبة جديدة (لم تنشأ حاليًا في بلد أو منطقة المشروع) ما لم يتم تنفيذ ذلك وفقًا للإطار التنظيمي القائم لمثل هذا الإدخال. وعلى الرغم مما سبق، لن يقوم المقترض عمدًا بإدخال أي أنواع غريبة مع ارتفاع مخاطر سلوك الأنواع الغازية، بغض النظر عما إذا كانت عمليات الإدخال تلك مسموح بها وفق الإطار التنظيمي القائم. وستخضع كل عمليات إدخال الأنواع الغريبة لتقييم المخاطر (كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي لدى المقترض) لتحديد احتمالات سلوك الأنواع الغازية. سينفذ المقترض تدابير لتجنب احتمال عمليات الإدخال العرضية أو غير المقصودة، بما في ذلك نقل الركائز وناقلات الأمراض (مثل التربة، والحصى، والمواد النباتية) التي يمكن أن تأوي الأنواع الغريبة.
3. عند تحديد الأنواع الغريبة بالفعل في بلد أو منطقة المشروع المقترح، سيبذل المقترض العناية لئلا تنتشر في المناطق التي لم تنشأ فيها. وإن أمكن، سيتخذ المقترض تدابير للقضاء على هذه الأنواع من الموائل الطبيعية التي يفرض المقترض الرقابة الإدارية عليها.

#### الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

1. سيقوم المقترضون أصحاب المشروعات التي تنطوي على الإنتاج الأولي أو استخدام الموارد الطبيعية بتقييم استدامة الموارد واستخدامها، فضلاً عن الآثار المحتملة لهذا الإنتاج أو الاستخدام على الموائل المحلية، أو القريبة أو المرتبطة جغرافيًا، والتنوع البيولوجي والمجتمعات بما في ذلك الشعوب الأصلية.
2. وسيُدير المقترضون إدارة الموارد الطبيعية الحية بطريقة مستدامة، من خلال تطبيق ممارسات الإدارة الجيدة والتقنيات المتاحة. وعند تقنين ممارسات الإنتاج الأولي هذه وفقًا للمعايير المعترف بها عالميًا أو إقليميًا أو وطنيًا[[12]](#footnote-12)، لاسيما فيما يتعلق بعمليات النطاق الصناعي، سينفذ المقترض ممارسات الإدارة المستدامة المتوافقة مع هذه المعايير، المرتبطة بهذه العمليات.
3. في حالة وجود المعيار (المعايير) ذي الصلة والمصداقية، ولكن المقترض لم يحصل بعد على الإثبات أو الشهادة المستقلة لهذا المعيار (المعايير)، فسيقوم المقترض بإجراء تقييم مسبق لمطابقة هذ المعيار بالمعيار (المعايير) المعمول به، وسيتخذ إجراءات للحصول على هذا الإثبات أو الشهادة في إطار زمني مقبول للبنك.
4. في حالة غياب المعيار العالمي أو الإقليمي أو الوطني ذي الصلة والمصداقية للمورد الطبيعي الحي المحدد في البلد المعني، فسيلتزم المقترض بتطبيق الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP).
5. حينما يشمل المشروع الزراعة والغابات التجارية المستندة إلى الأراضي (لاسيما المشروعات التي تشتمل على تطهير الأراضي أو التشجير)، سيحدد المقترض مكان هذا المشروع على الأراضي التي تم تحويلها بالفعل أو المتدهورة للغاية (باستثناء أي أرض تم تحويلها تحسبًا للمشروع). وبالنظر إلى إمكانات مشروعات المزارع لإدخال الأنواع الغريبة الغازية وتهديد التنوع البيولوجي، سيتم تصميم هذه المشروعات لمنع وتخفيف هذه التهديدات المحتملة على الموائل الطبيعية. وعندما يستثمر المقترض في غابات الإنتاج في الغابات الطبيعية، ستتم إدارة هذه الغابات على نحو مستدام.
6. فيما يتعلق بعمليات الحصاد التي قام بها صغار المنتجين، عن طريق مجتمعات محلية خاضعة لإدارة غابات المجتمع، أو بواسطة هذه الكيانات بموجب ترتيبات الإدارة المشتركة للغابات، حينما لا ترتبط هذه العمليات مباشرة بعمليات النطاق الصناعي، سيضمن المقترض أنها (أ) قد لبت معيار إدارة الغابات الموضوع بمشاركة هادفة من المجتمعات المحلية المتضررة، بما يتفق مع مبادئ ومعايير إدارة الغابات المسؤولة والمبينة في الفقرة 36، حتى لو لم تكن مصدقة رسميًا؛ أو (ب) تلتزم بخطة عمل محددة زمنيًا لتحقيق هذا المعيار. ويجب وضع خطة العمل مع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية وأن تكون مقبولة للبنك. سيراقب المقترض جميع هذه العمليات مع المشاركة الفعالة للمجتمعات المتضررة محليًا.
7. إذا كان أحد المشروعات غير المتعلقة بزراعة الغابات والممولة من البنك يشتمل على تطهير أراضٍ وقطع أشجار متعلق بالإنقاذ لا يمكنه اتباع المعايير المعترف بها دوليًا أو اقليميًا أو وطنيًا وفقًا للفقرة 33 من هذا الإطار البيئي والاجتماعي (ESS)، فسيضمن المقترض الاحتفاظ بمناطق قطع الأشجار إلى أدنى حد ممكن وتبرير ذلك بالمتطلبات الفنية للمشروع، واتباع التشريعات الوطنية وغيرها من المعايير ذات الصلة.
8. يجب على المقترضين المشاركين في الإنتاج الصناعي للمحاصيل وتربية الحيوانات اتباع الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) لتجنب الآثار والمخاطر السلبية واستهلاك الموارد وتقليلها. ويجب على المقترضين المشاركين في تربية الحيوانات على نطاق تجاري واسع من أجل اللحوم أو المنتجات الحيوانية الأخرى (مثل الحليب، والبيض، والصوف) استخدام الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) في تقنيات تربية الحيوانات، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمبادئ الدينية والثقافية.

### الموردون الرئيسيون

1. عندما يشتري المقترض المنتج الأولي بما في ذلك السلع الغذائية، والمنتجات الخشبية والألياف الذي من المعروف أنه ينتج من الأماكن أو المناطق التي يوجد فيها خطر تحويل كبير للموائل الطبيعية أو الحرجة أو تدهورها، سيشمل التقييم البيئي والاجتماعي للمقترض تقييم الأنظمة وممارسات التحقق التي يستخدمها الموردون الرئيسيون.[[13]](#footnote-13)
2. سيحدد المقترض الأنظمة وممارسات التحقق التي ستقوم بما يلي:

(أ) تحديد مصدر الإمدادات ونوع الموئل في منطقة المصدر؛ و

(ب) توفير مراجعة مستمرة للموردين الرئيسيين لدى المقترض؛ و

(جـ) تحديد المشتريات لهؤلاء الموردين الذين يمكنهم إثبات[[14]](#footnote-14) أنهم لا يُساهمون في تحويل كبير للموائل الطبيعية أو الحرجة، أو تدهورها؛ و

(د) إن أمكن، المطالبة بإجراءات لتحويل الموردين الرئيسيين لدى المقترض إلى الموردين الذين يمكنهم إثبات أنهم لا يؤثرون سلبًا على هذه المناطق بشكل كبير.

1. ستعتمد قدرة المقترض على معالجة هذه المخاطر تمامًا على مستوى ما يمارسه من رقابة أو نفوذ على الموردين الرئيسيين لديه.
1. ما قبل المشروع. [↑](#footnote-ref-1)
2. تؤدي تعويضات التنوع البيولوجي إلى نتائج حفظ طويلة المدى قابلة للقياس كنتيجة للإجراءات الموضوعة للتعويض عن آثار التنوع البيولوجي السلبية من المشروعات التي تبقى بعد اتخاذ تدابير مناسبة للتجنب والحد والاستعادة. يجب أن تتبع تعويضات التنوع البيولوجي الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) ويتعين تطويرها مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. [↑](#footnote-ref-2)
3. يجب إظهار نتائج الحفظ القابلة للقياس للتنوع البيولوجي في الموقع (على أرض الواقع) وفي نطاق جغرافي مناسب (على سبيل المثال، على المستوى المحلي، أو الوطني أو الإقليمي). [↑](#footnote-ref-3)
4. لا توجد أي خسارة صافية تُعرف على أنها النقطة التي تتوازن فيها الآثار المتعلقة بالمشروع على التنوع البيولوجي عن طريق الإجراءات التي تم اتخاذها لتجنب آثار المشروع وتقليلها، ولتنفيذ الاستعادة في الموقع، وأخيرًا لتعويض الآثار الملحوظة المتبقية، إن وجدت، على النطاق الجغرافي المناسب. [↑](#footnote-ref-4)
5. صافي الأرباح عبارة عن نتائج حفظ إضافية يمكن تحقيقها لقيم التنوع البيولوجي التي تم تعيين الموئل الحرج لها. ويمكن تحقيق صافي أرباح من خلال تطوير تعويض التنوع البيولوجي و/أو، في الحالات التي يستطيع المقترض فيها تلبية متطلبات الفقرة 24 من هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) دون تعويض التنوع البيولوجي، من خلال تنفيذ البرامج في الموقع (على أرض الواقع) لتعزيز الموئل، وحماية التنوع البيولوجي وحفظه. [↑](#footnote-ref-5)
6. يشير مبدأ "المثل بالمثل أو الأفضل" إلى وجوب تعيين تعويضات التنوع البيولوجي للحفاظ على قيم التنوع البيولوجي نفسها التي تتأثر بالمشروع (تعويض "عيني"). ومع ذلك، في بعض الحالات، قد لا تمثل مناطق التنوع البيولوجي التي يتعين أن تتأثر بالمشروع أولوية وطنية ولا محلية، وربما تكون هناك مناطق أخرى للتنوع البيولوجي ذات قيم أعلى أولويةً للحفظ والاستخدام المستدام وتحت تهديد وشيك أو في حاجة إلى حماية أو إدارة فعالة. وفي هذه الحالات، قد يكون من المناسب النظر في تعويض "عيني" ينطوي على "تداول" (أي عندما يستهدف التعويض تنوعًا بيولوجيًا ذا أولوية أعلى من ذلك التنوع المتأثر بالمشروع) سيلبي المتطلبات الواردة في الفقرة 24 من هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، وذلك للموائل الحرجة. [↑](#footnote-ref-6)
7. ويستثنى من ذلك الموائل التي تم تحويلها تحسبًا للمشروع. [↑](#footnote-ref-7)
8. تُعد عملية الاستصلاح المستخدمة في هذا السياق بمثابة عملية إنشاء أرض جديدة من المناطق البحرية والمائية لاستخدامها في عمليات الإنتاج. [↑](#footnote-ref-8)
9. الانخفاض الصافي هو خسارة مفردة أو تراكمية للأفراد تؤثر على قدرة الأنواع على الاستمرار على المستويات العالمية و/أو الإقليمية/الوطنية لأجيال عديدة أو على مدى فترة زمنية طويلة. ويتم تحديد المستوى (أي العالمي و/أو الإقليمي/الوطني) لصافي الانخفاض المحتمل استنادًا إلى تسجيل الأنواع في القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) و/أو القوائم الإقليمية/الوطنية. بالنسبة للأنواع المسجلة في كلٍّ من القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) (العالمية) والقوائم الوطنية / الإقليمية، سوف يستند صافي الانخفاض على العدد الوطني/الإقليمي. [↑](#footnote-ref-9)
10. سيتم تحديد الإطار الزمني الذي يجب فيه على المقترضين إثبات "أي صافي انخفاض" للأنواع المهددة بالانقراض والمهددة بالانقراض للغاية على أساس كل حالة على حدة، عند الاقتضاء، وبالتشاور مع خبراء مؤهلين والأخذ في الاعتبار بيولوجية الأنواع. [↑](#footnote-ref-10)
11. يعترف هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) بالمناطق المحمية قانونيًا والتي تلبي التعريف التالي: "يتم الاعتراف بالمساحة الجغرافية المحددة بوضوح وتخصيصها وإدارتها، من خلال الوسائل القانونية أو غيرها من التدابير الفعالة لتحقيق الحفظ طويل الأجل للطبيعة مع خدمات الأنظمة الإيكولوجية والقيم الثقافية ذات الصلة". وتحقيقًا للغرض من هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، يشمل هذا المناطق المقترحة من قِبل الحكومات لهذا التعيين. [↑](#footnote-ref-11)
12. إن المعايير المُعترف بها عالميًا أو إقليميًا أو وطنيًا من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية هي تلك التي: (أ) تكون موضوعية وقابلة للتحقيق؛ و(ب) تم وضعها في عملية تشاورية بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ و(جـ) تشجع على التحسينات المستمرة والتدريجية الحكيمة؛ و(د) توفر الإثبات أو الشهادة المستقلة من خلال الهيئات المعتمدة المناسبة لهذه المعايير. [↑](#footnote-ref-12)
13. الموردون الرئيسيون هم الموردون الذين يوفرون سلع المشروع أو المواد اللازمة للوظائف الأساسية للمشروع مباشرة وبصفة مستمرة. تشكِّل الوظائف الأساسية للمشروع عمليات الإنتاج و/أو الخدمة الأساسية لنشاط مشروع معين والتي بدونها لا يمكن أن يستمر المشروع. [↑](#footnote-ref-13)
14. قد يتبين هذا بتسليم المنتج المعتمد، أو التقدم نحو التوثيق أو التحقق بموجب خطة ذات مصداقية في بعض السلع و/أو المواقع. [↑](#footnote-ref-14)